المذكر والمؤنث غير الحقيقيين
(استعمالات، وتناقضات من وجهة نظر المحدثين)

دكتور/ حمود بن حماد الربعي
أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية
كلية اللغة العربية- جامعة القصيم
المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

تناول البحث من خلال المبحث الأول- بلمحة موجزة- أصالة التذكير وفرعية التأنيث، تلاها حديث عن أقسام المؤنث، والأمور التي يستدل بها على تأنيثه، وكمية علامات التأنيث المتصلة بالاسم، والفعل، ثم استعرض البحث في المبحث الثاني أنماط الخطاب في باب المذكر والمؤنث، محاولاً تتبع المنحى الدلالي لتلك الأنماط، ودارساً لها من وجهتها النحوية. وفي المبحث الثالث: عرض آراء المحدثين حول المذكر والمؤنث غير الحقيقين، مع مناقشتها.

وختم البحث بخاتمة تضمنت نتائجه وتوصياته، ومن أهم نتائجه: أن الضابط المختصر الجامع المانع اقتصر على المذكر والمؤنث الحقيقيين. وأن معرفة المؤنث بغير علامة إن كان ثلاثياً أن يصغر فترد فيه التاء إلا ما شذ. وأما إن كان زائداً على الثلاثة فإن كان له مذكر يخالفه عُلم بذلك أنه مؤنث. وإن لم يكن كذلك فبابه السماع.

وتباينت الأسباب في تصنيف ألفاظ ما هو غير حقيقي منهما، ولا يعني ذلك الاضطراب.

وأن تذكير وتأنيث الألفاظ السماعية لا تراعى فيه الصيغة اللفظية، وإنما يراعى المعنى والقصد، عند العلماء الأوائل. وأن العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء وقام مقامه لفظ مذكر. وأن الاسم إن لم يميز فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم حقه أن يكون مذكراً.

كما بيّن البحث أن نص ابن التستري في مقدمة كتابه (المذكر والمؤنث) يمثل نقطة الانطلاق للمحدثين، ولم يقف على القاعدة التي نسبوها إلى النحاة: (كل مؤنث مجازي يجوز تذكيره وتأنيثه) في المؤلفات النحوية.

وأما التوصيات فمن أهمها: التيسير على مستخدمي اللغة بمعاملة كل لفظ بدون علامة تأنيث وليس لمؤنث حقيقي معاملة المذكر.

وأنه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميز المؤنث من المذكر؛ إذ كانا غير منقاسين، وإنما يُعمل فيهما على الرواية، ويُرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية، وقد بين العلماء ما سمع فيه التذكير والتأنيث.

Research summary

The research discussed through the first topic - briefly - the authenticity of the masculinity and the feminization subset, followed by talking about the sections of the feminine, the affairs that are inferred by feminization, and the number of signs of feminization related to the noun, and the verb. Then the research reviewed in the second topic, the patterns of discourse in the chapter of masculine and feminine, trying to follow the semantic direction of these patterns, and studying them from their grammatical point. In the third topic: Presentation of the views of the modernists on the untrue masculine and feminine and discussed them.

The research is concluded with a conclusion that included its results and recommendations. The most important of them are: The exact principle was limited to the true masculine and the true feminine, and that the knowledge of the feminine without a sign that shows if it's triple to be smaller; so, the letter (T) will be returned except what is different. But if it is over the three, it has a masculine that disagree to be feminine. If not, its chapter is hearing.

The reasons for the classification of the words that are not true are varied, and this does not mean disturbance.

The masculinity and feminization of phonetic words do not take into account the verbal formula, but it takes the meaning and intent into account, for the first scholars. Also, the Arabs dare to make the feminine masculine if there is no a letter (H) and it's placed by the masculine. If the noun is not distinguished that it's masculine or feminine, the noun will be entitled to be masculine.

Also, the research showed that the text of Ibn Altastari in his introduction (the masculine and feminine) represents the lunch point for the modern schoars, and did not stand on the rule they attributed to grammarians: (each metaphoric feminine may be masculine and feminized) in the grammatical literature.

Also, the research included recommendations, the most important of them are:

- Facilitating the language users to regard each word without a feminine sign and not a real feminine as a masculine.

- It is not necessary to engage the request for a feminine sign to distinguish between the masculine and the feminine; but it is selected via the context, and the reference will be depended on the story, and scientists have shown what he heard about the masculinity and femininity.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تزخر اللغة العربية بظواهر لغوية عديدة، ومن هذه الظواهر ظاهرة التذكير والتأنيث التي تعد من أهم الظواهر اللغوية، وتقع في صلب الدراسات النحوية وهي تندرج تحت ما يسمى بالفصائل أو الأقسام النحوية؛ إذ يتوقف عليها أشياء كثيرة في تركيب الجملة(١)، ومن تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث(٢).

ولما كانت هذه الظاهرة تفتقر في بعض أجزائها- وأخص المذكر والمؤنث غير الحقيقيين- إلى ضابط دقيق- يلم شتاتها- لإدراكها؛- إذ غابت عن كثير من الأسماء حقيقة مسماها من حيث التذكير والتأنيث؛ وأدى ذلك إلى ظهور أنماط متعددة كاستعمال اللفظ تارة مذكراً وتارة مؤنثاً في السماع أو القياس، وحمل اللفظ على المعنى تذكيراً وهو الغالب في اللغة، أو العكس وهو نادر؛ لأنه ليس بقياس، وقد يكون من باب تغليب المؤنث وهذا بشروط- أردت إخضاع هذه الظاهرة للدرس النحوي والوقوف على معالجة الصعوبة في التفريق بين المؤنث والمذكر غير الحقيقيين، والإجابة عن هذا الغموض على نحو هذا التساؤل: هل أمر معرفته وتحديده مقتصر على السماع والحفظ، أو لا يقتصر، وهل الغموض يصل إلى حد قول برجشتراسر: "والتذكير والتأنيث من أغمض أبواب النحو ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً جازماً مع صرف الجهد الشديد في ذلك"(٣)؟.

وقد بحثت عن الإجابة لهذه التساؤلات من خلال استقراء كتب التذكير والتأنيث، وكتب معاني القرآن، وكتب المفسرين النحاة، وكتب القراءات، وكتب النحاة واللغويين، ثم ارتأيت أن أبدأ بمبحث أذكر فيه التذكير والتأنيث وعلاماته، وكمية علامات التأنيث في الاسم والفعل، وأن هناك أسماء تذكر وتؤنث، وقد تؤنث ولا تذكر،

---

(١) دروس في كتب النحو. د. عبده الراجحي. دار النهضة العربية-بيروت، ١٩٧٥م، ١٠٨، حاشية (١).

(٢) المذكر والمؤنث. لأبي بكر الأنباري. تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. مراجعة: د. رمضان عبد التواب. وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، مصر. ط عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م. ٥١/١.

(٣) التطور النحوي. لبرجشتراسر. أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م. ١١٢.

وهكذا، بمعنى تحديد ضوابط المصطلح؛ حتى يمكن تحليل هذه الأنماط من خلال المبحث الثاني.

ثم رأيت في هذا البحث أن أجمع- ما اهتديت إليه- من هذه الأنماط في باب التذكير والتأنيث، وأن أدرسها من وجهتها النحوية والدلالية؛ لبيان ضوابط هذه الظاهرة بشكل دقيق، والوقوف على آراء المحدثين ومناقشتها من خلال المبحث الثالث.

وقد انتظم هذا البحث في مقدمة مختصرة، وتمهيد، وثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: التذكير والتأنيث، وأقسام التأنيث، وعلاماته.
- **المبحث الثاني:** أنماط الخطاب في باب التذكير والتأنيث.
- **المبحث الثالث:** موقف المحدثين.

وذيلت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج، وثبت للمصادر والمراجع.

تمهيد

الكلام: أسماء، وأفعال، وحروف. والقابل للتأنيث هو الأسماء؛ لدلالتها على مسميات تكون مذكرة ومؤنثة.

أما الأفعال فأصلها التذكير، وتلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل، نحو قولك: قامت هند، وخرجت فاطمة[١].

والتذكير لأمرين: الأول: أن مدلوله المصدر وهو مذكر لأنه جنس. والثاني: أنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين، ودلالتها على الحدث يرجع إلى اشتقاقها منه، والحدث جنس، والجنس مذكر، فالأفعال على التذكير[٢]. قال سيبويه: "وأما نعم وبئس ونحوهما... لأنهن أفعالٌ والأفعال على التذكير"[٣].

وأما الحروف؛ فلأنها لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها من الأسماء أو الأفعال، فهي كالجزء منهما، وجزء (الشيء) مذكر[٤].

(١) الجمل في النحو. للزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ودار الأمل- الأردن ، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م. ٢٩٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش. دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. ٣٥٣/٣.

(٣) كتاب سيبويه. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب- بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. ٢٦٦/٣.

(٤) المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو). لابن إياز البغدادي. تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار- عمان، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م. ٩٥٠/٢.

المبحث الأول

التذكير والتأنيث، وأقسام التأنيث، وعلاماته

الاسم إما مذكرٌ وإما مؤنثٌ. والتذكير أصل للمؤنث؛ لأن المذكر لا يفتقر إلى علامة يعرف بها معناه، بخلاف المؤنث فإنه يفتقر إلى ذلك، إما لفظاً أو تقديراً، وذلك أمر زائد، والأصل عدم الزائد، فكان المذكر لذلك أصلاً، وكونه لا يفتقر إلى علامة دل على أنه هو الأصل، والمفتقر هو الفرع. ولأن (شيئاً) اسم مذكر يتناول كل موجود مذكراً ومؤنثاً، فكان أعم من المؤنث، والعام أصل للخاص؛ لأن الخاص أبين منه في الموجودات، فكان الخاص لتجدد البيان فرعاً على العام، فيكون العام أصلاً له[(١)]. قال سيبويه: "الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيءٌ، والشيء يُذكَّر، فالتذكير أول وهو أشد تمكناً كما أن النكرة هي أشد تمكناً من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرةً ثم تعرف، فالتذكير قبل وهو أشد تمكناً عندهم، فالأول هو أشد تمكناً عندهم"[(٢)].

وقال ابن معط-رحمه الله- في ألفيته:

القَـــوْلُ فِـــي التأْنِيـــثِ والتَّـــذْكِيرِ تَـــذْكِيرُ الاسْـــمِ الأَصْـــلُ كَـــالتَّنْكِيرِ[(٣)]

ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحْتج فيه إلى إيضاح، بخلاف المؤنث.

والمؤنث إما حقيقي أو غير حقيقي[(٤)]، **فالحقيقي**: ما بإزائه ذَكَرٌ مـــن الحَيَـــوانِ، وهو ماله فرج حقيقي، نحو: امْرأةٍ، ونَاقَةٍ، وعَنَاقٍ، ونَعْجَةٍ.

---

(١) انظر: المحصول ٩٤٩/٢، وشرح ألفية ابن معطي. لابن القواس. تحقيق: د. علي بن موسى الشوملي، مكتبة الخريجي- الرياض،ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. ١٢٢٢/٢.

(٢) الكتاب ٢٤١/٢.

(٣) الدرة الألفية في علم العربية. (ألفية ابن معط). نشرها د. زيتر ستين، ليبزج، ١٣١٧هـ/١٩٠٠م. ٥٥.

(٤) انظر: أقسام التأنيث وعلاماته في: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م. ٦٥،و الكافية في علم النحو. لابن الحاجب. تحقيق: د. صالح الشاعر. مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.٣٩، وشرح كافية ابن الحاجب. لابن جماعة. تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار- القاهرة، ٢٠٠٠م.٢٤٠، و شرح الرضي على الكافية. تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م. ٣٣٨/٣، و الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. للنيلي. تحقيق: أ. د. محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى عام ١٤١٥هـ. ٤١٣/٢.

وغير الحقيقي: ما يقابل الحقيقي ويضاده؛ لأنه ليس له فَرْج حقيقي، ولا بإزائه ذَكَرٌ في الحيوان، وإنما تأنيثه بالوضع والاصطلاح، فيختلف باختلافهما، فيكون في بعضها مؤنثاً وفي بعضها مذكراً، ومبناه على السماع، وذلك كتأنيث: النَّعْل، والظُّلَّة.

وغير الحقيقي ضربان:

١ - ضرب بلا علامة، وينقسم إلى:

أ- ما يكون من أعضاء الحيوان، ومنه: العَيْنُ، العُنُق، الفَخِذُ، الأُذُنُ، الرِّجْلُ، السِّنُّ، اليَدُ، اليَمِينُ، الإِصْبَعُ، القِتْبُ[١]، الكَرِشُ، الضِّلَعُ، السَّاقُ، القَدَمُ، العَضُدُ، الكَفُّ، والشِّمال، والكَبِدُ. وأما أعضاء الإنسان خاصة فتنقسم بحسب التأنيث والتذكير ثلاثة أقسام: قسم يُؤنث ولا يُذكر، وقسم يُذكر ولا يُؤنث، وقسم يُستعمل مؤنثاً ومذكراً.

والأول: تسعة عشر عضواً، وهي: العَيْنُ، والأُذْنُ، والسِّنُّ، واليَدُ، والعَضُدُ، والكَفُّ، والإِصْبَعُ، واليَمِيْنُ، والشِّمَالُ، والضِّلَعُ، والقِتْبُ، والكَبِدُ، والعَجُزُ، والفَخِذُ، والوَرِكُ، والسَّاقُ، والرِّجْلُ، والقَدَمُ، والعَقِبُ.

والثاني: ستة عشر عضواً، وهي: الرَّأْسُ، والجَبِيْنُ، والخَدُّ، والأَنْفُ، والمَنْخَرُ، والفَمُّ، والثَّغْرُ، والذِّقْنُ، والنَّابُ، والنَّاجِذُ، والبَطْنُ، والظَّهْرُ، والثَّدْيُ، والمِعَى، والشِّبْرُ، والْبَاعُ.

والثالث: ثمانية أعضاء، وهي: اللِّسَانُ، والضِّرْسُ، والعُنُقُ، والعَاتِقُ، والمَتْنُ، والقَفَا[٢]، والإِبْطُ، والذِّرَاعُ.

ب- وما ليس من أعضاء الحيوان، فمنه: العَيْنُ (للماء والسحاب والشمس وغيرها)[٣]، والْيَدُ(للنعمة، والقوة، والسلطان، والجماعة، وغيرها) [٤]، والأُذْنُ (للدَّلْو والكُوْز)[٥]، والرِّجْلُ(للقطعة من الجراد) [٦]، والسَّاقُ(الشجر) [٧].

---

(١) واحدة أَقْتَابِ البَطْنِ، وهي: المِعَى، مؤنثة؛ لقولهم في تصغيرها: قُتَيْبَةٌ، وبِهِ سُمي الرجل. انظر: تاج العروس من جواهر القاموس. للزبيدي. تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م. (قتب) ٥١٥/٣.

(٢) أنكر الأصمعي فيها التذكير. انظر: البلغة ٧٤.

(٣) انظر: الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م. (عين) ٢١٧٠/٦.

(٤) انظر: لسان العرب. لابن منظور. دار صادر- بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ. (يد) ٤٢٣/١٥.

(٥) الكوز: إناء بعروة. انظر: تاج العروس (كوز) ٣٠٨/١٥.

(٦) انظر: لسان العرب (رجل) ٢٧٣/١١.

(٧) السابق (سوق) ١٦٨/١٠.

وأما غير المشترك فمنه: الدَّار، والعَرُوض[١]، والصَّعُود[٢]، وسَقَر، وجَهَنَّم، والذَّوْد، والخَيْل، والغَنَم، والجَزُوْر، والكَأْس، والقَلُوص[٣]، والحَدُور[٤]، وعُرُس[٥]، وضَرَب، والطَّسْت[٦]، والمَنْجَنِيْق[٧]، ولَظَى، والقَلْتُ[٨]، والشَّمس، والأَرْض، والسَّماء، وقُدَّام، ووَرَاء.

ويستدل على تأنيثه بأمور منها[٩]:

ضمير المؤنث، أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو: هذه الشمس رأيتها طلعتْ، أو ظهور التاء في نعته، نحو: دار حسنة رأيتها، أو الحال منه، نحو: أبصرتُ الشمسَ مشرقةً، أو خبره، نحو: عينُ زيدٍ حسنةٌ، أو تصغيره الثلاثي، نحو: أُذَيْنَةٌ، أو حذفها من اسم عدده فيما دون العشرة، نحو: ثلاث آبار، أو جمعه على (أَفْعُل) فيما كان ثالث مفردة مدة، نحو: عُقَاب وأَعْقُب.

٢ - ضرب بعلامة، إما هاء، أو ألف مقصورة، أو ممدودة، نحو: غرفة، وبُشرى، وصَحْرَاء.

---

(١) للنَّاحِيَة والشِّعْرِ. انظر: تاج العروس (عرض) ٣٧٩/١٨.

(٢) الأرض التي يُصعد فيها. انظر: مقاييس اللغة. لابن فارس. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. (صعد) ٢٨٧/٣.

(٣) الشابة من النوق. انظر: تهذيب اللغة. للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ٢٠٠١م. (قلص) ٢٨٥/٨.

(٤) الأَرضُ التي يُنْحَدَرُ فِيهَا، عكس الصَّعُودِ، وهي مؤنثة؛ لقولهم: حَدُورٌ سَهْلَةٌ .انظر: تهذيب اللغة (حدر) ٢٣٦/٤، إسفار الفصيح. للهروي. تحقيق: أحمد بن سعيد. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ. ٢٠٩/١.

(٥) طعام الوليمة. انظر: الصحاح (عرس) ٩٤٨/٣.

(٦) آنية من الصّفر ،كبير مستدير، يغسل فيه. انظر: مختصر المذكر والمؤنث للمفضل الضبي. تحقيق د. رمضان عبدالتواب. ٣٣٦.

(٧) المَنْجَنِيْق: القَذَّاف التي ترمى بها الحجارة. والجمع: مَنْجَنِيْقَات. انظر: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم . لأبي منصور الجواليقي. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مطبعة دار الكتب المصرية، ط٣، ١٩٩٥م. ٥٧١، والصحاح (فصل الجيم) ١٤٥٥/٤.

(٨) النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء. انظر: لسان العرب (قلت) ٧٢/٢.

(٩) انظر: الصفوة الصفية ٤١٤/٢، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين-يرحمه الله- وآخرين، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. ٣٥٤/٦.

وقد اختلف في كمية علامات التأنيث المتصلة بالاسم على خمسة مذاهب:

١- فذهب سيبويه إلى أنها اثنتان: التاء المنقلبة هاءً في الوقف، والألف في المقصور والممدود المؤنث[١].

٢- وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها ثلاث: التاء، والألف المقصورة نفسها، والهمزة نفسها في الممدودة [٢].

٣- وذهب الكوفيون إلى أنها أربعة: التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة، والياء في (هذي)[٣]؛ لأن اسم الإشارة عندهم الذال وحدها.

٤- وعدَّها قومٌ خمساً: التاء في: ضَارِبةِ زيدٍ، وهِنداتٍ، والألف المقصورة، والألف الممدودة، والياء في: هذي، والهاء في: هذهِ [٤].

٥- وزاد قومٌ: الكسرة في: أَنْتِ، وقُمْتِ[٥].

واختلف أيضاً في كمية علامات التأنيث المتصلة بالفعل:

١- قيل: إنها اثنتان: التاء في (قَامَتْ)، والنون في جمع المؤنث، نحو: قُمْنَ، ويَقُمْنَ[٦].

---

(١) وأبدلت همزة في الممدود؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف المد.انظر: الكتاب ٢١٠/٣، ٢١٣، ٤١٨، ٥٩٧. وانظر: شرح ألفية ابن معطي١٢٣٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م. ١٣٥٣/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر- مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م. ٩٢/١، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٣٩/٢، ١٢٤٥، ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م. ٦٣٦/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣٥٦/٣، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٤٥/٢، والصفوة الصفية ٤٣٩/٢. واختاره ابن معطي في ألفيته. انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: الفصول الخمسون. لابن معطي. تحقيق: د. محمود الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. ٢٤٦، ٢٤٧، و المحصول ٩٤٩/٢،وشرح ألفية ابن معطي ١٢٤٥/٢، والصفوة الصفية ٤٣٩/٢.

(٥) انظر: المقتضب. تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت. ٣٧٤/٣، والأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. ٣٤٧/١، والمحصول ٩٥٣/٢، المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل. تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م. ٢٩٠/٣.

(٦) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب. للعكبري. تحقيق: د. غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر المعاصر-بيروت، ودار الفكر-دمشق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م. ٤٩/١، والفصول الخمسون ٢٤٦، ٢٤٧، و المحصول ٩٤٩/٢.

٢- وعند الأخفش: الياء[١].

هذا هو المشهور عند العلماء، و عد-ابن الأنباري- للمؤنث خمس عشرة علامة[٢]: ثمان منها في الأسماء، وأربعٌ في الأفعال، وثلاثٌ في الأدوات.

أما ما يخص الأسماء، فهي:

١- الهاء، كقولك: طلحة وحمزة، وقاعدة وقائمة. وهي تكون هاء في الوقف.
٢- الألف المقصورة.
٣- الألف الممدودة.
٤- التاء المفتوحة في قولك: أخت، بنت.
٥- الألف والتاء علامة جمع المؤنث السالم، نحو: الهندات، وطالبات.
٦- نون التأنيث في صيغتي: هُنَّ، وأَنْتُنَّ.
٧- الكسرة في قولك: أنتِ.
٨- والياء، كقولك: هذي قامت.

وأما اللاتي في الأفعال، فهي:

١- التاء. نحو: قامت، وتقوم.
٢- الياء. نحو: تضربين، واضربي.
٣- الكسرة. نحو: قمتِ، وأحسنتِ.
٤- النون. نحو: قمْنَ، قعدْنَ.

وأما اللاتي في الأدوات، فهي:

١- التاء، في: رُبَّتَ، ثُمَّتَ.
٢- الهاء، كقولك- في الوقف على (هيهاتَ)-: هيهاهُ. عند من يقف عليها بالهاء كعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء[٣].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣٥٦/٣، وشرح التسهيل ١٢٤/١، وتوضيح المقاصد ٢٨٨/١.

(٢) انظر: المذكر والمؤنث ١٧٦/١. وحكاها ابن الدهان عن الفراء. انظر: الغرة ورقة ١٣٩ب -١٤٠أ(نسخة كوبريللي، رقم ١٣٩٢). قال ابن الدهان:" وهذا نحكيه، وإن لم نعتقده مذهباً لأنفسنا". ونقلها السيوطي. انظر: الأشباه والنظائر. للسيوطي. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب- القاهرة، ط٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م. ٢٧٤/٣.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث ١/ ١٧٧.

ومثله: **(ولات حين مناص)** [ص:٣] كان الكسائي يقف عليها (ولَاه) [١].

٣- الهاء والألف في قولك: إنها هند قامت. قال تعالى: **{فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ}**[الحج:٤٦] "فجاء التأنيث؛ لأن الأبصار مؤنثة"[٢].

والمؤنث الحقيقي ضربان:

١- ضرب بغير علامة، نحو: زَيْنَب، وعَنَاق، وطَالِق، وطَامِث، وحَائض، وقَاعِد، وكذلك: شَاةٌ والِدٌ، وناقةٌ عَائذٌ، وحَائلٌ، مما هو وصف مختص بالمؤنث الحقيقي، **وفيه ثلاثة مذاهب:**

الأول: مذهب الخليل أنه لنسبة المعنى إلى من قام به [٣]، فهو على معنى النسب، كقولهم: رَامِح، ونَابِل، أي: ذُوْ رُمْحٍ، وذُوْ نَبْلٍ، وكذلك: لابِنٌ، وتَامِرٌ [٤]، أي: ذُوْ تَمْرٍ، وذُوْ لَبَنٍ، فإذا قيل: حَائضٌ، وطَالِقٌ، فالمعنى: ذَاتُ طَلَاقٍ، وذَاتُ حَيْضٍ. أي: أنَّ ذلك حَاصِلٌ لَها؛ لاتصافها به بالقوة.

فإذا أُرِيدَ أخذه من فعله الصادر عنه لإرادة الحدوث، قيل: حَائضَةٌ وطَالِقَةٌ الآنَ أو غَداً- بالهاء- كقوله تعالى: **{يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ}** [الحج:٢] ولولا إرادة الحدوث لقيل: مُرْضِع، أي: كل ذات رِضَاعٍ[٥].

الثاني: مذهب سيبويه أنه مُتَأَوَّلٌ بأنه إنْسَانٌ، أو شَيءٌ حَائضٌ، قال: إنما حَائضٌ، وطَامِثٌ، على تأويل: إنْسانٍ حائضٍ، أو شَخْصٍ حَائضٍ[٦]، أي: أنه لا يتعرض فيه

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء. عالم الكتب- بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. ٣٩٨/٢، و المذكر والمؤنث ١/ ١٧٧.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢١٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨٢/٣، والمذكر والمؤنث. للمبرد. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي- القاهرة. ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.١١١، والمفصل في صنعة الإعراب. للزمخشري. تحقيق: د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال- بيروت، ط١، ١٩٩٣م.٢٤٩.

(٤) انظر: المنصف. لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم- مصر، ط١، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م. ٢٣٧/١. علل النحو. لابن الوراق. تحقيق: محمود الدرويش. مكتبة الرشد – الرياض- السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م. ٥٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. ٦٢٥/٢، ونتائج الفكر في النحو. للسهيلي. دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م. ١٢٦.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م. ١٧٣٧/٤، والصفوة الصفية ٤٤١/٢.

(٦) انظر: الكتاب ٣٨٣/٣، وشرح المفصل ١٠٠/٥، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٤٦/٢، والصفوة الصفية ٤٣١/٢.

لحدوث في حال أو استقبال، فإذا قيل: حَائضٌ، أو مُرْضِعٌ، فالمعنى: شَخصٌ من شَأْنه أن يَحِيضَ ويُرْضِعَ، وهو في الحال غير مُتلَبِّسٍ بذلك، فوصفوا المؤنث بالمذكر؛ لتأوُّله بذلك، كما وصفوا المذكر بالمؤنث في قولهم: غلامٌ رَبْعَةٌ ويَفَعَةٌ، على تأويل: نَفْس[1].

الثالث: مذهب الكوفيين أنها صفات جارية على الفعل[2]، مثل: قَامَتَ، تَقُومُ، فهي قَائمَةٌ، وإنما حُذفت منها الهاء؛ لأنها إنما تدخل فيها للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة، كـ(ضَارِبٍ وضَارِبَةٍ) ولما كانت هذه الصفات مما يختص بالمؤنث، وليس للمذكر فيها حَظٌّ استُغني عن الهاء؛ لأن ذلك أخف.

قال الفراء: وربما جاء بعض ذلك بالهاء في الشعر، وليس ذلك بحسن في الكلام[3]، كقول الأعشى:

أَيَا جارَتَا بِيْنِي فَإِنَّكِ طالِقَهْ كَذَاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وطَارِقَهْ[4]

ورُدَّ هذا المذهب بأنه قد جاءت أشياء للمذكر والمؤنث بغير تاء، قالوا: رجُلٌ عَاشِقٌ، وامْرَأَةٌ عَاشِقٌ، وجَمَلٌ ضَامِرٌ - أي: مَهْزُولٌ-[5]، ونَاقَةٌ ضَامِرٌ، ورجل عَانِسٌ - إذا أَخَّرَ التَّزْوِيجَ – وامْرَأَةٌ عَانِسٌ إذا حُبِسَت بعد البُلوغِ فلم تَتَزَوَّج[6]، قال الشاعر[7]:

(١) انظر: الأصول في النحو ٨٤/٣، والمفصل ٢٤٩.

(٢) انظر: الإنصاف ٦٢٥/٢، وشرح المفصل ١٠١/٥، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. ٦٩.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث. للفراء. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. مكتبة دار التراث-القاهرة. ٥٢.

(٤) البيت من الطويل. انظر: ديوان الأعشى الكبير. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. ٣١٣، والمذكر والمؤنث للفراء ٥٢، والأغاني. لأبي الفرج الأصفهاني. تحقيق: علي مهنا، وسمير جابر، دار الفكر- بيروت، ط٢. ١٤٣/٩، وتهذيب اللغة (طلق) ٩/ ١٨، وعلل النحو ٥٦٦، وشرح أدب الكاتب. للجواليقي. قدم له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي- بيروت. ٦٣، ٩١، ١٩٢، والإنصاف ٦٢٦/٢.

(٥) انظر: المخصص. لابن سيده. تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م. ١٦٦/٢.

(٦) انظر: الاشتقاق. لابن دريد. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣. ٤١٥، ولسان العرب (عنس) ١٤٩/٦.

(٧) أبو قيس بن رِفَاعَةَ الواقفي.

مِنَّـــا الَّـــذِيْ هُـــوَ مَـــا إِنْ طَـــرَّ شَـــارِبُهُ والعَانِـــسونَ ومِنَّـــا المُـــرْدُ والـــشِّيبُ[1]

وفي هذا ونحوه نَقْضٌ لما ذهبوا إليه؛ لأنهم قالوا: حُذفت التـاء؛ لأمـن اللـبس، وهذا حَذْفٌ حيث لم يُؤْمَن، فلو كان الحذف فيما قالوا: لأمن هذا اللـبس، لـم يُحـذف هذا[2].

٢- **ضرب بعلامة**، إما هاء، أو ألف مقصورة، أو ممدودة، على رأي، نحو: مرأة، وسُلمى، وحمراء.

وتدخل التاء في الكلام؛ لأمور منها[3]:

١- للفرق بين المذكر والمؤنث، أما في الصفات فقياس مطرد، نحو: ظريف وظريفة، وقائم وقائمة. وأما في الأسماء فقليل، نحو: امرؤ وامرأة ، وغلام وغلامة، وفتى وفتاة، وإنسان وإنسانة، ورجُل ورَجُلَة.

٢- ولتمييز الواحد من الجنس وهي تكثر في المخلوقات، نحو: ثَمَر وثمَرة، وتَمْرٍ وتَمْرة، ونخلٍ ونخلة، وشجرٍ وشجرة. وتقل في الموضوعات، نحو: جرٍّ وجرَّة، ولَبِنٍ ولَبِنَة، وسَفِينٍ وسَفِينة.

٣- وللمبالغة، نحو: علاَّمة، ونَسَّابة، وفَهَّامة، ورَحَّالة، وفَرُوقَة، ومَلُولَة.

٤- ولتأكيد معنى التأنيث، نحو: ناقة، نعجة.

٥- ولتأكيد معنى الجمع، وهي إما لازمة، نحو: صِبْية، وغِلْمة. أو غير لازمة، نحو: حِجارة، وذِكارة، وبُعولَة، وصياقلة.

٦- وللدلالة على النسب، نحو: المهالبة، والأشاعرة.

٧- وللدلالة على التعريب، نحو: مُوَازَجَة، وجَوَارِبَة.

---

(١) البيت من البسيط. انظر: المنجد في اللغة. لكراع النمل. تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب- القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م. ٢٥٢، وأمالي ابن الشجري. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة= =الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م. ٥٥٥/٢، اتفاق المباني وافتراق المعاني. لسليمان بن بنين الدقيقي. تحقيق: يحيى عبدالرؤوف جبر، دار عمار- الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. ١٥٤، وشرح الكافية الشافية ١٩٢/١، ومغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق: مازن المبارك، وعلي حمد الله، ومراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر- بيروت، ط٦، ١٩٨٥م. ٤٠٠، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك. للأشموني. دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م. ٦١/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٦٣٩/٢، وشرح ألفية ابن معطي ١٢٤٦/٢.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣٩٣/٣-٣٩٧،وشرح ألفية ابن معطي ١٢٤٠/٢، والصفوة الصفية ٤٣١/٢.

٨- وللنسب والعجمة معها، نحو: السَّبَابِحَة، والبَرَابِرَة.

٩- ولتأكيد لفظ التأنيث، نحو: ظُلمة، وغُرفة.

١٠- وللعوض من الياء في (مفاعيل)، نحو: جَحَاجِحَة، عوض عن ياء (جَحَاجِيح)، أو للتعويض من فاءِ الكلمة المحذوفة، نحو: عِدَة، وأصلها: وَعْدٌ، أو من عينها المحذوفة، نحو: إقامة، وأصلها: إقوامٌ، أو من لامها المحذوفة، نحو: لُغَة، وأصلها: لُغَوٌ.

١١- وللفرق بين العدد المضاف إلى المذكر، نحو: ثلاثة رجال. والمضاف إلى المؤنث، نحو: ثلاث نسوة.

١٢- ولفصل الجنس من الواحد، نحو: كَمْأَة، للجنس، وكَمْءٍ، للواحد، وهو قليل[١].

(١) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١٢٤٠/٢.

المبحث الثاني

أنماط الخطاب في باب التذكير والتأنيث

١ - تغليب المذكر على المؤنث.

إذا اجتمع المذكر والمؤنث، غلب المذكر في الخطاب؛ لأن التأنيث يخرج من التذكير، وهو الأخف في كلام العرب؛ لأنه باق على أصالته ولم تلحقه العلامة. قال سيبويه: "واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ المذكر أوّل وهو أشدُّ تمكناً، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير، ألا ترى أنّ الشيء يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكر"(١).

ولأن المؤنث يفتقر إلى علامة ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة بخلاف المعرفة(٢).

ومن أدلة هذا الاستعمال قوله تعالى: **{وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ}** [غافر:٥١] أجاز الأخفش (تقوم)، وفي كل جماعة مذكر أو مؤنث من الإنس، فالتذكير والتأنيث في فعله جائز(٣).

وعليه جاء الخطاب للمذكر في القرآن الكريم سواء أكان مفرداً أم جمعاً، نحو قوله تعالى: **{قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ}** [المؤمنون:١]، وقوله تعالى: **{ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ}**[البقرة: ٢٢٢]، وقوله تعالى: **{أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ}** [الإسراء:٧٨]، وقوله تعالى: **{وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ}** [البقرة:٤٣].

والعرب دأبت على تغليب المذكر على المؤنث في الخطاب، تقول: الأبوان (الأب والأم)، والقمران (الشمس والقمر)(٤).

وقد يغلب المؤنث على المذكر خلافاً للأصل، وذلك في مسألتين:

---

(١) الكتاب ٢٢/١.

(٢) الكتاب ٢٤١/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م. ٥٠٢/٢.

(٤) انظر: إصلاح المنطق. لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف- القاهرة، ط٤، ١٩٤٩م. ٤٠١، وأمالي ابن الشجري ١٩/١، و اللمحة في شرح الملحة. لابن الضائع. تحقيق: إبراهيم الصاعدي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م. ٤٨٦/١.

الأولى: في تثنية لفظ المذكر(ضبعان)، يقال للذكر والأنثى إذا اجتمعا: ضَبُعَان. يغلبون التأنيث لخفته؛ لتجرده عن الزوائد؛ إذ لم يقولوا: ضَبْعَانَان [(١)].

الثانية: في التأريخ. غلبوا المؤنث على المذكر؛ حملاً على الليالي دون الأيام؛ لأنه أخف من حيث كان عدده بغير تاء، أو مراعاة للأسبق من الشهر؛ والأسبق من الشهر ليلته[(٢)].

٢ - حمل اللفظ على المعنى تذكيراً وتأنيثاً.

ومن أدلته قوله تعالى: **{ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا}** [الفرقان: ١١] ثم جاء بعده **{إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا}** [الفرقان:١٢] و(**السعير**) مذكر وهو ما تسعّر، من: سعار النار، ثم جاء بعده فعل مؤنثة وهي(**رَأَتْهُمْ**) مجازها أنها النار، والعرب تفعل ذلك تظهر مذكراً وهو السعير، من سبب مؤنثه وهي النار، ثم يؤنّثون ما بعد المذكر على معنى المؤنثة[(٣)].

وقال الفراء في قوله تعالى: **{مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ}**[الحجر:٥]: لم يقل: (**تستأخر**)؛ لأن (**أُمّة**) لفظها لفظٌ مؤنَّثٌ، فأُخرج أول الكلام عَلَى تأنيثها، وآخره عَلَى معنى الرجال. ومثلها **{ كُلَّ مَا جَاء أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ }**[المؤمنون:٤٤] ولو قيل: كذبتْه، كَانَ صوابًا وهو كَثِير[(٤)].

---

(١) انظر: المخصص ٢٨٥/٢، وتحرير ألفاظ التنبيه. للنووي. تحقيق: عبد الغني الدقر. دار القلم-دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ. ١٤٥. وحكى ابن الأنباري أن ضبعاً يقع على المذكر فلا تغليب إذن. انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. للدماميني. تحقيق: د. محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ. ٢٣٨/١. وانظر: ارتشاف الضرب. ٥٥٩/٢. وقيل: ضبعانان. بتغليب المذكر على الأصل. انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. لناظر الجيش. تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام- القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.٣٦٢/١.

(٢) انظر: الجمل في النحو ١٤٥، وشرح كتاب سيبويه. للسيرافي. أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. دار الكتب العلمية- بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٨م. ٢٩٩/٤، و التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ودار كنوز إشبيليا- الرياض. ٣٥٣/٩، و تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. للصفدي. حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. ٣٥٤. ورأى ابن هشام أنه سهو؛ إذ "حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أرخت العرب بالليالي لسبقها؛ إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلاً". مغني اللبيب ٨٦٦.

(٣) انظر: مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة،١٣٨١هـ. ٧٠/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٤/٢.

وقال الأخفش في قوله تعالى: **{وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ}**[المائدة:٤٦]- قال: **{وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ }**؛ لأنَّ بَعْضَهم يقول: (هِيَ الإِنْجيل) وبعضهم يقول: (هُوَ الإنجيل)، وقد يكون على أنَّ (الإنجيلَ) كتاب فهو مذكر في المعنى فذكروه على ذلك. كما قال تعالى: **{وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُواْ الْقُرْبَى}**[النساء:٨] ثم قال: **{فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ}** فذكّر، و(القِسْمَةُ) مُؤَنَّثة؛ لأَنَّها في المعنى: الميراث، والمال، فذكّر على ذلك[١].

ومنه قوله تعالى: **{إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ}**[الأعراف: ٥٦] قال الفراء: (قريب) إذا كان بمعنى القرب والبعد فإنه يذكر ويؤنث، فجعل القريب خلفاً عن المكان. وإن كان بمعنى النسب فإنه يؤنث[٢].

٣- أن تكون الكلمة مما يذكر ويؤنث في لغة العرب.

كاسم الجنس الجمعي، وهو ما يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث أو ياء النسب، نحو: كَلِم وكَلِمَة، وعرَب وعرَبيّ، فإن العرب تخبر عنه إخبار المذكر والمؤنث، فتقول: انكسرت الشجر، وانكسر الشجر[٣].

ومنه قوله تعالى: **{أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ}**[الحاقة: ٧] فَأَنَّث، و**{أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ}** [القمر:٢٠] فذكّر، **(النخل)** يذكَّرُ ويؤنث، يقال: هذا نَخْلٌ، وهذه نَخْلٌ، فذكّر **(منقعرٌ)**؛ لأن النخل يذكّر ويؤنث، فالتذكير على أن **(النخل)** جنس، والتأنيث على أنه جمع نخلة فهو على المعنى جماعة[٤].

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٨٢/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٠/١، ٣٨١. واختاره ابن هشام (مغني اللبيب ٦٦٦)، قال في معرض حديثه عن تذكير المؤنث:" ويحتمل أن يكون منه(**إن رحمة الله قريب من المحسنين**)، ويبعده(**لعل الساعة قريب**) فذكّر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير في **(قريب)** إذا لم يرد قرب النسب؛ قصداً للفرق. وفي الآية الكريمة أقوال أخرى. انظر: مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: د.حاتم الضامن. مؤسسة الرسالة-بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ. ٢٩٤/١، و جامع البيان في تأويل القرآن. للطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م. ٤٨٩/١٢، و روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. للألوسي: دار إحياء التراث العربي – بيروت. ٣٨٠/٤.

(٣) انظر: المفصل ٢٤٣، وشرح جمل الزجاجي. لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح. ٣٩٣/٢.

(٤) انظر: المقتضب ٣٤٦/٣، و معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م. ٨٩/٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٩٩/٢.

وقوله تعالى: **{وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ}**[البقرة:١٦٤] السحابُ: اسمُ جنسٍ واحدته سَحابةٌ، قال السمين الحلبي:" وباعتبار كونه اسمَ جنس وَصَفَه بوصفِ الواحدِ المذكَّر في قوله: **(المُسَخَّر)** كقوله: **{أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ}**[القمر: ٢٠] ولمّا اعتبر معناه تارةً أخرى وَصَفَه بما يوصَفُ به الجمعُ في قوله: **{سَحَابًا ثِقَالاً}**[الأعراف: ٥٧] ، ويجوز أن يوصفَ بما تُوصفُ به المؤنثةُ الواحدةُ كقولِه: **{أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ}**[الحاقة: ٧] وهكذا كلُّ اسم جنس فيه لغتان: التذكيرُ باعتبارِ اللفظِ، والتأنيثُ باعتبارِ المعنى"[(١)].

وقوله تعالى: **{إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا}**[البقرة:٧٠]، (البقر) اسم جنس، وتذكيرُ الفعل (تشابه) وتأنيثُه جائزان؛ لأن فاعلَه (البقر) اسمُ جنس، وفيه لغتان: التذكيرُ والتأنيثُ[(٢)].

٤- يجوز تأنيث الفعل وتذكيره مع الفاعل، وذلك في مسائل[(٣)]:

الأولى: أنْ يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقيّ التّأنيث، مفصولاً عن الفعل بفاصل غير (إلاّ)، نحو: (حضر القاضي اليوم امرأةٌ)، و (حضرت القاضي اليوم امرأةٌ)، ومنه قوله تعالى: **{وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ}** [هود:٦٧].

الثّانية: أنْ يكون الفاعل اسماً ظاهراً مجازيّ التّأنيث، نحو: (اتسع الدور) و (اتسعت الدور).

الثّالثة: أنْ يكون الفاعل جمعَ تكسير لمذكّر، نحو: (قال الرجال)، و(قالت الرجال)، وفي الكتاب الكريم **{غُلِبَتِ الرُّوم}** [الروم:٢].

الرابعة: اسم الجمع لمؤنث- نحو: فَوْج، يجوز إلحاق التاء، وأن لا تلحق- ولمذكر، يجوز فيه إلحاق التاء نحو قوله تعالى: **{ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ }** [الحج:٤٢]، وقوله تعالى: **{قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا}**[الحجرات:١٤]، وجاز أن لا تلحق، نحو قوله تعالى:

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق. ٢٠٨/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش١١١/١، والتذييل والتكميل ٣٠١/٩، والدر المصون ٤٢٦/١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨/٢، و المقتضب ١٤٦/٣، ١٤٨، ٣٣٨، والمفصل٢٤٧، و البديع في علم العربية. لابن الأثير الجزري. تحقيق: د. فتحي أحمد، ود. صالح العايد، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٠هـ. ١٠٣/١، والكناش في فني النحو والصرف. لأبي الفداء. تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية- بيروت، ٢٠٠٠م. ٣٠٨/١، و المساعد ٣٩٠/١، والمقاصد الشافية ٥٨١/٢.

{وكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ} [الأنعام:٦٦]، أو جمعاً لمذكر بالألف والتاء، نحو: الطَّلَحَات، والحُسَامَات، والدُّرَيْهِمَات[١]، ولا تطرد التاء في اسم الجمع لمذكر[٢].

الخامسة: فاعل (نِعْمَ) و (بِئْسَ) وأخواتهما، إذا كان مؤنثاً جاز في فعله التّأنيث والتّذكير، نحو: (نِعْمَ المرأةُ هند) و (نِعْمَت المرأةُ هند).

وأما جمع السلامة ففيه خلاف، فمذهب البصريين أن حكمه حكم المفرد، فلا يقال: قام الهندات، إلا على لغة من قال: قال فلانة[٣]؛ لأن لفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والتثنية، فيتنزّل قولك: قامتْ الهنداتُ، منزلة قولك: قامتْ هند وهند وهند، وعلى هذا لا يجوز: قامت الزيدون؛ لأنه بمنزلة قام زيد وزيد وزيد.

ومذهب الكوفيين أن حكمه حكم التكسير، يذكّر على معنى الجمع، ويؤنث على معنى الجماعة[٤]، وعليه يجوز: (قام الزيدون)، (قامت الزيدون)، (جاء المسلمات) و(جاءت المسلمات). واستدلوا بقوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ}**[الممتحنة:١٢]، **{آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ}** [يونس:٩٠]، وقول الشاعر:

فبكَى بَنَاتِي شجْوَهُنَّ وزَوجَتِي والظّاعنُون إليَّ ثم تَصَدَّعوا[٥]

وأجيب بأن (البنين) و(البنات) لم يسلم فيهما لفظ الواحد، فألحقا بجمع التكسير، وبأن التذكير في "جاءك" للفصل بالمفعول وهو(الكاف) على حد قولهم: حضر القاضي امرأةٌ، أو تقدير ثبات الموصوف المحذوف؛ لأن الأصل: (النساء المؤمنات)،و(النساء):

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٣٩٣/٢، وارتشاف الضرب ٧٣٨/٢.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٧٣٨/٢.

(٣) انظر القول في: الكتاب ٣٨/٢.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٣٩٣/٢، وشرح التسهيل ١١٢/٢، وارتشاف الضرب ٧٣٨/٢، وهمع الهوامع. للسيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بمصر. ٣٣٣/٣.

(٥) البيت من الكامل، وهو لعبدة بن الطبيب. انظر: شعر عبدة بن الطبيب. تحقيق: يحيى الجبوري. دار التربية للطباعة-بغداد، ١٣٩١هـ/١٩٧١م. ٥٠، والخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية. ٢٩٨/٣، وشرح التسهيل ١١٣/٢،والتذييل والتكميل ١٩٨/٦، وشرح الأشموني ٤٠١/١.

اسم جمع، فحذف الموصوف وخلفته صفته، فعوملت معاملته، أو لأن "أل" في (المؤمنات) مقدرة بـــ(اللاتي)، و(اللاتي) اسم جمع[١].

وفصل أبو علي الفارسي فقال: إذا وقع جمع السلامة على مذكر فالإخبار عنه إخبار المذكر، وإن وقع على مؤنث فتخبر عنه إخبار المذكر والمؤنث؛ بدليل قوله تعالى: **{إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ}**، وقول الشاعر:

عَشِيَّةَ قامَ النَّائحاتُ وَشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بِأيْدِي مَأْتَمٍ وَخُدُودُ[٢]

وذهب ابن عصفور ووافقه الشاطبي إلى أنه لا يقال: قام الهندات، إلا في الشعر، أو على لغة من قال: قال فلانة، وهي لا تدخل هنا[٣].

قال ابن عصفور: "وذلك فاسد؛ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس"[٤].

والذي يظهر لي قوة أدلة الكوفيين وأبي علي الفارسي في جمع السلامة المؤنث؛ إذ لما ساوى الجمع بالألف والتاء الجمع المكسّر، في جوازِ تغيير بنية الواحدِ فيه، عاملوه معاملة الجمع والجماعة في لحاق التاء وعدم لحاقها.

ويجب إلحاق تاء التأنيث في مسألتين[٥]:

الأولى: فعل المؤنث الحقيقي، غير المنفصل بفاصل، نحو: (قامت المرأة) و(بركت الناقة).

الثانية: في الفعل المتأخر، كقولك: (الشجرة حَمَلتْ) و(النساء قامَتْ) و(الدُّورُ عُمِرَتْ).

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. لابن هشام. تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا. ٢٢٢/١، والمقاصد الشافية ٥٨٥/٢، و التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢١هـــ/ ٢٠٠٠م. ٤١١/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي عطاء السندي. انظر: الشعر والشعراء. لابن قتيبة الدينوري. دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٣هـــ. ٧٥٧/٢، والتذييل والتكميل ١٩٨/٦، وتعليق الفرائد ٢٣٣/٤، و خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر البغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـــ/ ١٩٩٧م. ٥٤٠/٩.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ٣٩٣/٢، والمقاصد الشافية ٥٨٥/٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور ٣٩٣/٢.

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر. ٩٥/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام٢١٤/١، و التصريح ٤٠٧/١.

٥- **استواء المذكر والمؤنث في بعض الأبنية التي للمبالغة**[١]، وذلك إذا تقدمها موصوف، نحو:

١- فَعُول مبالغة في (فاعل). نحو: رجلٌ غَفُورٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ، وامرأةٌ غَفُور وصَبُور وشَكُور.

٢- مِفْعَال، نحو: رجل مِهْداء، وامرأة مِهْداء.

٣- مِفْعِيل، نحو: رجل مِعْطِير، وامرأة مِعْطِير. وقالوا: امرأة مِسْكِين، على القياس[٢].

٤- مِفْعَل، نحو: رجل مِغْشَم، وامرأة مِغْشَم.

٥- فَعَال، نحو: جَوَاد.

٦- وفَعِيل بمعنى مفعول، قالوا: امرأةٌ جَرِيحٌ، وهذه المرأة قَتِيل بني فلان، ومررت بقَتِيلهم، وكف خَضِيب، وعين كَحِيل[٣].

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ١٣٤/٤، وشرح المفصل ٣٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٧٣٨/٤، وارتشاف الضرب ٥٧٥/٢.

(٢) حكاه سيبويه. انظر: الكتاب ٦٤٠/٣.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه ٣٣٠/١. وعلل ابن الوراق استواء المذكر والتأنيث فيه بأن (فَعِيل)بابه أن يكون اسم الفاعل من (فَعُلَ يَفْعُلُ)نحو: كَرُمَ يكْرُمُ فهو كَرِيم، فلما جاء (جَرِيح، خَضِيب، كَحِيل)على لفظ اسم الفاعل، والمعنى (مفعول)عُلم أنه معدول عن الفعل غير جار عليه، فلم يجب تأنيثه. انظر: علل النحو ٥٦٧. وقد يشبه (فَعِيل) الذي بمعنى(فاعل) به فيُعطى كل منهما حكم الآخر، ومنه قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) [الأعراف:٥٦]، وقوله تعالى: (قال من يحيي العظام وهي رميم)[يس:٧٨]. وإن كان(فعيل) بمعنى (فاعل) لحقته الهاء، نحو: كَرِيمَة، وظَرِيفَة، ورَحِيمَة. انظر: شرح المفصل ٢٦٤/٢، وتمهيد القواعد ٤٦٢١/٩.

المبحث الثالث

موقف المحدثين

اتخذ المحدثون مواقف عدة من الدراسات اللغوية حول المذكر والمؤنث، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

- إن تصنيف اللغويين للألفاظ جاء على أساس منطقي أو عقلي وهو الجنس، وعند التأمل نجد كثيراً منها لا تمت لهذا الأساس؛ بدليل وجود مجموعة من الأسماء المؤنثة لا تحمل معنى التأنيث الحقيقي الدال على الجنسية الأنثوية ولا تمت للجنس بصلة عقلية واضحة، وإنما جرت لأمر ما على معاملتها تلك المعاملة(١). وقد أدى هذا التصنيف إلى وقوع طائفة من الألفاظ تحت باب التذكير والتأنيث المجازيين(٢)؛ وذلك أن اللغة لا تخضع دائماً للتحليل العقلي أو المنطقي(٣)، مما جعل تصنيفاتهم مضطربة، فللغات منطقها الخاص، "وكما أن الحياة قد تظهر في بعض صورها بعيدة عن المنطق العقلي، فكذلك اللغة قد تبدو لنا بعيدة عن ذلك في كثير من أحكامها"(٤).

- غياب المنهجية الواضحة في تفسير هذه الظاهرة، فإننا نجد أسماء اتصفت بالتذكير والتأنيث؛ ارتباطاً بفكرة" الكثرة" أو "الجماعة" دون تعليل وتفسير لهذا الارتباط عند قوم بالتذكير وآخرين بالتأنيث(٥).

- إن المنطق يظل عاجزاً عن تفسير الظاهرة اللغوية ولا يصلح أساساً لها، واعتماده يؤدي إلى التعنت والتعسف، والتأويل والتعقيد، والاستغراق في الجدل في مسائل لا طائل من ورائها(٦).

- ومما يدل على عدم صلاحية المنطق العقلي الصارم لجوء العلماء إلى تأليف الكتب والمنظومات في المذكر والمؤنث، لتقديم حلول وصفية معيارية تذلل الصعوبات؛

---

(١) انظر: من أسرار اللغة. د. إبراهيم أنيس. مكتبة الاتحاد المصري- القاهرة-مصر، ط٦، ١٩٧٨م. ١٥٩، ودراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. دار العلم للملايين-بيروت-لبنان، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م. ٨٦، ٩١.

(٢) انظر: من أسرار اللغة ١٥٨، ١٥٩. وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي. د. محمود السعران. دار الفكر العربي، ط١. ٧٤.

(٣) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دارسة لغوية تأصيلية. د. إسماعيل أحمد. دار حنين-عمان- الأردن، ط٢، ١٩٩٣م. ٤٣.

(٤) دراسات في فقه اللغة . د. عدنان محمد. منشورات جامعة بغداد- العراق، ١٩٩١م.. ٩. وانظر: اللغة بين المعيارية والوصفية. تأليف: د. تمام حسان. عالم الكتب-القاهرة، ط٤، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م. ٢٦.

(٥) انظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة. غالب فاضل المطلبي. منشورات وزارة الثقافة-بغداد-العراق، ١٩٧٨م. ٢٨١.

(٦) انظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ٧٤.

وهي لا تشير إلى الكثير من مظاهر التغير في مسألة العزو الجنسي. وإنما تخضع لاعتبارات أخرى كالمؤثرات اللهجية، أو اختلاف المعاني بحسب قصد المتكلم، أو تأثر المتكلم واستخدامه لمظهرين لغويين أحدهما يميل إلى التذكير والآخر يميل إلى التأنيث، أو الضرورة الشعرية، أو التطور اللغوي عبر حقبة من الزمن، مما يؤكد أن اللغة تجري على رسلها وفق منطقها هي لا منطق اللغويين(١).

- إن المؤلفات النحوية لم تقتصر على المرويات أو ما ورد عن العرب بل تجاوزت إلى القول بعموم جواز التذكير والتأنيث في المؤنثات المجازية، وهو ما يدل على إغفال قضية التطور اللغوي فالمادة اللغوية انتقلت من السلف إلى الخلف وهذا الممر التاريخي كفيل بأن يحدث تطوراً في الكلمة بين التأنيث والتذكير(٢).كما ذكروا أن مؤلفاتهم يغلب عليها الأحكام التعميمية وهي ناشئة عن الرغبة في الضبط المعياري لكنه لا يخلو من الاضطراب والتناقض مما يؤدي إلى الخلط، وذلك من مثل وضعهم في تصنيفاتهم الأسماء المذكرة فقط، والأسماء المؤنثة كذلك، والأسماء التي تتردد بين التذكير والتأنيث. مع نص القاعدة النحوية بجواز الوجهين في المؤنث المجازي؛ مما يجعلها مضطربة؛ لوجود مؤنثات مجازية لا تُستخدم إلا مذكرة أو مؤنثة.

وعند التأمل يمكن ردها إلى المؤثرات اللهجية، أو قصد المتكلم، أو التأثر ببيئتين لغويتين، أو الضرورة الشعرية، أو التطور اللغوي.

وعليه فإن الجواز المطلق أمر مستبعد؛ وليس له ما يسوغه. ويمكن القول باختصار إن اختلاف اللهجات أو مظاهر التنوع اللغوي من الأسباب إلى إقرار هذه القاعدة من النحويين(٣).

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث. للسجستاني. دراسة طارق الجنابي ٢٠٩، و من أسرار اللغة ١٥٩، وأصول التفكير النحوي. علي أبو المكارم. دار غريب- القاهرة، ٢٠٠٧م. ٣٠٢، واللهجات العربية في التراث. د. أحمد الجندي. الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م. ٦٤٣/٢، ٦٤٤.

(٢) انظر: اللهجات العربية في التراث ٦٤٤/٢.

(٣) انظر: المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد ١٥، ١٦. لعيسى الشريوفي (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية)، جامعة الكويت، ٢٠٠١م، الحولية ٢١، الرسالة ١٥٦.

- ما قام به جامعو اللغة خليط غير منظم، في جعلها صورة واحدة تمثل اللغة الفصحى مع وجود استعمالات وصور شتى مما أوجد قلقاً عند جمهرة المحققين من وجود مثل هذه الصور للكلمة الواحدة في مكان واحد(١) .

- ما أدى إليه التصنيف القائم على الجنس إلى طرائق شتى، وهو تشددهم على هذا المبدأ الذي كان في أذهانهم الذي ساعد عليه بواعث غيبية ودينية، بعد أن عجز من يستعملونه عن فهم علته(٢).

- إن التذكير والتأنيث يحتاج إلى الضبط المعياري الدقيق؛ إذ العلامة ليست واضحة في كثير من الألفاظ؛ بسبب اضطرابها، فاللغويون والنحويون يذكرون أن علامات التأنيث ثلاث، هي: الهاء والألف المقصورة والممدودة. إلى أن بلغت عند بعضهم خمس عشرة علامة محاولة لضبطها. وليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد كما ذكر ابن التستري(٣).

- إن إخضاع الألفاظ لهذه العلامات أوقعهم في التناقض والاضطراب فلم تكن سوى رمز شكلي في كثير من الألفاظ لا أثر له في الدلالة على التذكير أو التأنيث(٤).

ووجدنا أننا نطلق كلمات مؤنثة نحوياً على كلمات مذكرة والعكس، نحو: رَحَّالة، وفَهَّامة، ومُرضِع، وحامل(٥).

فالتاء لا يمكن أن تكون مختصة بالتأنيث، ذلك أنها ليست في الحقيقة إلا علامات ترد للمبالغة تفيد الكثرة، نحو: راوية، ونابغة. وتوكيد المبالغة نحو: فَهَّامة، وعَلَّامة. وللتعويض عن حرف محذوف نحو: عِدَة، وإقامة. أو بدلاً عن ياء المصدر، نحو: تَزْكِيَة.

(١) انظر: اللهجات العربية في التراث ٦٤٤/٢.

(٢) اللغة. لفندريس. تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص. نشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٣٣.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث. لابن التستري. تحقيق: د. أحمد هريدي . مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي- الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ٤٧-٤٩.

(٤) انظر: التذكير والتأنيث في العربية بين العلامة والاستعمال. د. محمد ضاري. مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث والثلاثون، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. ٣٠٩.

(٥) انظر: دراسات في فقه اللغة د. محمد الأنطاكي. دار الشرق العربي-بيروت- لبنان، ط٤. ٢٧٦.

والألف المقصورة ليست مختصة بالتأنيث، فقد تأتي للإلحاق نحو: أَرْطَى، وعَلْقَى. وللتكثير، نحو: قَبَعْثَرَى. وقد تأتي في آخر جموع التكسير نحو: سُكَارَى، ويَتَامَى. ولا تدل على التأنيث إلا في مؤنث(أَفْعل) التفضيل، نحو: فُضلَى، وقُصوَى.

والألف الممدودة كذلك؛ وذلك أنها ترد في المفرد المذكر، نحو: قُوبَاء، خُشَشَاء. وفي بعض أبنية التكسير كـــ(فُعَلاء، وأفعِلاء) [(١)].

بل وتظل هذه العلامات عاجزة عن تحديد الجنس فتلجأ العربية جاعلة من كلمة (أنثى) مورفيماً جديداً للتعبير عن مقولة الجنس المؤنث، وذلك نحو: أنثى الصقر، وأنثى النسر، وأنثى الغراب[(٢)].

- إن عدم معرفة اللغويين القدامى للجامع المنطقي أو اللغوي للألفاظ التي تذكر وتؤنث لعلة التأنيث المجازي أوقعهم في اضطراب عند تفسيرهم مجموعة من النصوص التي تقع في ميدان التأنيث المجازي، لا تخلو من تعسف، فلا يصح أن نحمّل أية لهجة على الضرورة؛ لأن حملها عليها إهدار لحقها في الحياة[(٣)].

وبعد، فأقول- وعلى الله أعتمد-:

إن هذه المواقف لا تخلو في غالبها من استقراء ناقص واعتماد على نص، ومعالجة اللغويين والنحويين القدامى غلب على طابعها العام الإحكام والضبط وإن كانت لا تخلو من هنات، كما هي الطبيعة البشرية.

وعند النظر فيما سطره العلماء الأوائل الأفذاذ يتضح أن كثيراً من هذه الإشكالات قد أوضحوها وبينوها، ويمكننا أن نبين الأمر فيما يأتي:

- تسرع المحدثون في إطلاق التعميمات على المؤلفات في موضوع التذكير والتأنيث- مع أن كثيرا منها ظل حبيساً في المكتبات لم ير النور بعد- ومع هذا فإن العلماء الأوائل عللوا كثيراً من الأحكام التي ذكرها المحدثون آنفاً، ومثال ذلك ما أشار إليه الفراء أثناء تناوله أصول ظاهرة التذكير والتأنيث كتعليله وجود الهاء في مثل قولهم في المدح والمبالغة: إنه لمُنْكَرَة من المناكير، وإنه لراوية علَّامة. وقولهم في الذم:

---

(١) انظر: من أسرار اللغة ١٦٣، و دراسات في فقه اللغة . د. عدنان محمد. ٨٦.

(٢) انظر: دراسات في فقه اللغة د. محمد الأنطاكي ٢٧٨. وقد صرح بعجز النحوي عن التعبير عن الجنس الطبيعي، بمثل قوله: "لو طلبت من نحوي أن يؤنث كلمة (طيار) لأطلقها على المرأة التي تقود الطائرات، بينما كلمة (طيارة) المؤنث النحوي لكلمة (طيار) لا تعني المرأة وإنما الآلة التي تطير". المرجع السابق ٢٧٧.

(٣) انظر: اللهجات العربية في التراث ٦٤١/٢.

إنه لَجَخَابَةٌ هِلْبَاجَة فَقَاقَة. بقوله: لأن العرب قد تدخل الهاء في المذكر على وجهين: أحدهما: المدح. والآخر: الذم[١].

ومثل قوله:" العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء وقام مقامه لفظ مذكر"[٢].

والعجيب أن إبراهيم أنيس أخذ بهذا الاتجاه؛ إذ يراه عائداً إلى العقلية المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها، وأن الألفاظ تميل في تطورها إلى الاستقرار على حال واحدة وهي التذكير، مثل: الطريق، الروح، الضبع، العسل [٣].

ونحو إشارة أبي الفتح ابن جني إلى أن تذكير المؤنث واسع جداً؛ لأنه رد فرع إلى أصل. بخلاف تأنيث المذكر فهو أذهب في التناكر والإغراب [٤].

- ثم إن المحدثين وجدوا بغيتهم- بل إنه لا يعدو اجتهادهم ومحور حديثهم- قول ابن التستري في مقدمة كتابه (المذكر والمؤنث)، وإني تأملت ما كتبوا فما وجدتهم خرجوا عنه، ولعلي أنقل نصه- على طوله- حتى يتضح للقارئ الكريم الحكم، يقول: "ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدعي بعض الناس؛ لأنهم قالوا: إن علامات المؤنث ثلاث: الهاء في: قائمة، وراكبة. والألف الممدودة في: حمراء، وخنفساء. والألف المقصورة في مثل: حبلى، وسكرى. وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر: أما الهاء ففي مثل قولك: رجل باقِعَة ونسَّابة وعلَّامة... مما حكى الفراء أنه لا يحصيه. وأما الألف الممدودة مثل: رجل عَيَايَاء وطَبَاقَاء... ويوم ثُلاثَاء وأَرْبِعَاء وأُسَرَاء وفقهاء... وأما الألف المقصورة ففي مثل: رجل خُنْثَى، وزِبَعْرَى... وجمل قَبَعْثَرَى، وكُمَتْرَى...

ووصفوا أن المذكر: هو الذي ليس فيه شيء من هذه العلامات، مثل: زيد وسعد. وقد يوجد على هذه الصورة كثير من المؤنث مثل: هِنْد ودَعْد، وأَتَان ورَخِل وعنز، وكَتِف ويد ورِجْل وساق، وعناق.

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث. للفراء. تحقيق: د. رمضان عبد التواب. مكتبة دار التراث-القاهرة. ٦٠.

(٢) المرجع السابق ٧٢.

(٣) انظر: من أسرار اللغة ١٦٣.

(٤) انظر: الخصائص ٤١٥/٢.

وقالوا: كل ما في رأس الإنسان من اسم لاهاء فيه فهو مذكر إلا ثلاثة أحرف؛ العين والأذن والسن فإن هذه الأسماء مؤنثة، وسائره مذكر نحو: الخد والرأس والصُّدْغ والشارب..."[1].

وأما اتهام المحدثين اللغويين بأن محاولتهم لضبط الألفاظ مضطربة؛ لبعدهم عن معرفة التفسير المنطقي لتذبذب الألفاظ بين التذكير والتأنيث بسبب المؤثرات اللهجية وغيرها. فالجواب عنه أن مؤلفاتهم تضمنت إشارات إلى التنوع اللهجي، مثل: العنق، الذراع، الإبهام، القدر، البطن، والكرش، وغيرها الكثير.

ولنتأمل نص الفراء الآتي ليتضح لنا إدراكهم لمدى التفسير المنطقي لهذه الظاهرة، يقول: أهل الحجاز يقولون: هي النخل وهي البسر والتمر والشعير... وكل جمع واحدته بالهاء وجمعه بطرح الهاء فإن أهل الحجاز يؤنثونه ويذكرونه والأغلب التأنيث، وأهل نجد يذكرونه ويؤنثونه ذلك، وربما أنثوا، والأغلب عليهم التذكير[2].

وأما ما يخص الضابط الدقيق للمؤنث بغير علامة فلم أجد أدق من نص المبرد، عندما يفسر ويحدد ضابطه بأن معرفته إن كان ثلاثياً أن يصغر فترد فيه التاء مثل: عُيَيْنَة. إلا ما شذ نحو: حرب، وفرس.

وأما إن كان زائداً على الثلاثة فإن كان له مذكر يخالفه عُلم بذلك أنه مؤنث مثل: أتان. مؤنث حمار. وإن لم يكن كذلك فبابه السماع.

وإشارته إلى أن الاسم إن لم يميز فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم حقه أن يكون مذكراً؛ لأن التأنيث لغير هذه الحيوانات، إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة فالتذكير الأصل[3].

وعندما يشير إلى أن الصيغة لا تراعى في المؤنث المجازي، وإنما يراعى المعنى والقصد، فتقول: قال الخليفة كذا، فتذكر الفعل، رغم تأنيث اللفظ، كما تقول: قالت جعفر، إن سميت به مؤنثاً، رغم تذكير اللفظ. وكقولك: أتيت باهلة بن يعصر،

(١) المذكر والمؤنث لابن التستري ٤٧-٤٩.
(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٩٠، ٩١.
(٣) المذكر والمؤنث للمبرد ٩٩، ١٠٠.

تريد الحي، مع أن (باهلة) اسم امرأة. أما المؤنث الحقيقي فلا بد من الإخبار عنه بالمؤنث، فلا يصح أن تقول: إن زينب قام؛ لأن تأنيث هذا مستقر(١).

وأما ما يخص العلامات فإن العلماء قد فصلوا هذه العلامات وأشاروا إلى مدلولاتها الواضحة والمبينة في مؤلفاتهم مما يدل على معرفتهم بأنها ليست من اختصاصها في بعض المواضع(٢)، وذكر المحدثين لها يدل على استقراء ناقص، وقد أوضح ذلك أبو العباس المبرد في كتابه(المذكر والمؤنث) وقد أوفى وأشفى وأزال كثيراً من تلك التساؤلات، ولو لم يؤلف من كتب التأنيث إلا هو لكفى، وتأمل نص المبرد عندما يورد علامة التأنيث (التاء)، ويشير إلى أنها تدخل على كل نعت يجري على فعله لا يؤنث إلا بها، وذلك كقولك في: قائم، ومفطر: قائمة، ومفطرة ... وإن كان من غير الفعل فجائز أن يكون مؤنثه من غير لفظ مذكره، كقولك: أتان، وحمار، وجَدْي، وعناق، ورَخِل. فقد صار المؤنث معروفاً بمخالفته المذكر يغني عن العلامة(٣).

وقوله في الألف الممدودة: ما كان مذكره أَفْعَل فهو مؤنثه فَعْلاء، وهو وصف لامحالة، فأما الأسماء الموضوعة الممدودة، فجملتها أن ألفاتها التي ليست بمنقلبة ألفات تأنيث، وذلك نحو: النُّفَسَاء، والعُشَرَاء... إلى أن قال: "وما كان من هذه الألفات على غير وزن الأصول فحقه التأنيث، والملحق منها علامته ما ذكرنا في الممدود"(٤).

وكذلك دقته في تحديد علامة التأنيث (الألف المقصورة) عندما يقول: "وأما في المقصور ...فإن كان على وزن الأصول، فإن دخلت الهاء علمت أنه ملحق بالأصول ... وما كان على فُعْلَى فلم تكن ألفه أبداً إلا للتأنيث، مثل: حُبْلَى، وأُنْثَى، وخُنْثَى، ودُنْيَا؛ لأنه ليس حق الكلام أن يكون فيه وزن على مثال "جَعْفَر" فقد امتنع من الإلحاق"(٥).

وتأمل الفراء عندما يورد تاء التأنيث ويشير إلى إرادة تأكيد المؤنث وإذهاب الشك عن سامعه، نحو: ناقة، ونعجة. لأن لفظ (الناقة) يخالف (الجمل)، فلا ينبغي

(١) المرجع السابق ٩٧-١٠٢.

(٢) انظر: الأصول في النحو ٤٠٧/٢، والمخصص ٩٧/٥، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٣/٣، ٣٩٤، وارتشاف الضرب ٦٣٦/٢-٦٥٠.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث ٧٥، ٧٦.

(٤) المرجع السابق ١٠٣، ١٠٤.

(٥) المرجع السابق ٨٦.

للهاء أن يدخل فيه. ثم يشير إلى (عناق، وحمار، وأتان) بطرح الهاء؛ اكتفاء بخلاف اللفظ من الهاء. ويؤكد على أنه ينبغي ألا تدخل الهاء في مخالف[١].

ثم إن الكوفيين والبصريين اختلفوا حول مسألة المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل، وهي مسألة خلافية تحدث عنها ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف) [٢]، وفصل فيها، وقد ذكرناها في المبحث الأول بما يكفي عن إعادتها هنا.

ولعل ذلك عائد إلى انتمائها إلى مرحلة ما قبل العلامة قبل أن تبدأ اللغة بالتطور إلى التعبير عن الفروق الجنسية بهذه العلامات.

وأما ما أشار إليه المحدثون من القاعدة النحوية القائلة بعموم جواز التذكير والتأنيث في المؤنثات المجازية فلم أقف عليه في مؤلفاتهم على النحو الذي ذكروه، وعند النظر إلى استدلالهم وإشارتهم أجد أن ابن جني مثلاً يصرح بتذكير المؤنث وأنه واسع جداً، وإن كان حقيقياً، وليس الأمر مقتصراً على المجازي[٣]، وكذلك الفراء يشير إلى أن العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء وقام مقامه لفظ مذكر[٤]، وليس الأمر على إطلاقه.

ورأينا المبرد يذكر أن الاسم إن لم يميز فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم حقه أن يكون مذكراً؛ لأن التأنيث لغير هذه الحيوانات، إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة فالتذكير الأصل[٥].

وبعد: فقد وقفت على ضوابط لهذه الظاهرة لا تخلو من الهنات؛ إذ يلتبس الأمر أثناء تطبيقها، وهي:

استدلالهم على تأنيث المؤنث المجازي بأمور منها[٦]:

---

(١) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٨.وانظر: المذكر والمؤنث للمبرد ٨٩.

(٢) ٦٣٨/٢.

(٣) انظر: الخصائص ٤١٥/٢.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٢. وحكاه ابن السكيت وابن الأنباري والأزهري. انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. لأحمد بن محمد الفيومي الحموي. المكتبة العلمية- بيروت. ٧٠٢/٢.

(٥) المذكر والمؤنث للمبرد ٩٩، ١٠٠.

(٦) انظر: الكتاب ٢٥١/٤، والمقتضب ٢٠٢/٢، والمذكر والمؤنث. لابن التستري ٥٠، والمذكر والمؤنث. للرازي. تحقيق: د.رمضان عبد التواب، القاهرة،ط١، ١٩٦٩م. ٥٦-٦٢، والصفوة الصفية ٤١٤/٢، والمقاصد الشافية ٣٥٤/٦.

ضمير المؤنث، أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو: هذه الشمس رأيتها طلعتْ، أو ظهور التاء في نعته، نحو: دار حسنة رأيتها، أو الحال منه، نحو: أبصرتُ الشمسَ مشرقةً، أو خبره، نحو: عينُ زيدٍ حسنةٌ، أو تصغيره الثلاثي، نحو: أُذَيْنَةُ، أو حذفها من اسم عدده فيما دون العشرة، نحو: ثلاث آبار، أو جمعه على (أفعل) فيما كان ثالث مفردة مدة، نحو: عُقَاب وأَعْقُب.

والأسنان كلها مؤنثة إلا الأضراس والأنياب.

وأكثر أسماء البلدان مؤنث؛ لأن المتكلم يقصد معنى الأرض أو البلدة أو البقعة، ما عدا (واسط) فإنه مذكر؛ لأنه اسم مكان وسط بين البصرة والكوفة.

والشهور كلها مذكرة، خلا (جمادى) فإنها مؤنثة.

وحروف المعجم تؤنث وتذكر.

و"أسماء القبائل أكثرها مؤنثة، وسبأ مذكر" خلا (سبأ) فإنه مذكر.

وكل عضو بإزائه عضو من أعضاء الإنسان فهو مؤنث، إلا الخدين، والجنبين، والحاجبين، والثديين.

وكل عضو مفرد من الإنسان فهو مذكر، إلا الكبد، والكرش، والطحال، والاست.

وهذه الضوابط- رغم عدم خلوها من بعض الهنات- لم تكن جمعاً خليطاً كما ذكروا، وهي في مجملها تؤكد سهولة التمييز بين المذكر والمؤنث الحقيقيين؛ لوجود ضابط دقيق مختصر سهل ممتنع، وصعوبة التفريق بين ما هو غير حقيقي منهما؛ لاختلاف التفسيرات لهذه الظاهرة، وأنه لا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً إلا من طريق اللغوي الذي يوضح أمر ذلك السماع ويبينه[1].

(١) انظر: المذكر والمؤنث. للمبرد ٨٩. وانظر: النحو الوافي. عباس حسن. دار المعارف، القاهرة، ط ١٥، ٥٨٧/٤.

الخاتمة والتوصيات

- إن الضابط المختصر الجامع المانع اقتصر على المذكر والمؤنث الحقيقيين. وأن طريقة معرفة المؤنث بغير علامة إن كان ثلاثياً أن يصغر فترد فيه التاء إلا ما شذ. وأما إن كان زائداً على الثلاثة فإن كان له مذكر يخالفه عُلم بذلك أنه مؤنث. وإن لم يكن كذلك فبابه السماع.
- وتباينت الأسباب في تصنيف ألفاظ ما هو غير حقيقي منهما؛ فبعضها يرجع إلى طبيعة كل لغة عند أهلها، واختلاف مفهوم التذكير والتأنيث بين أبناء اللغة الواحدة، وتأثر المتكلم واستخدامه لمظهرين لغويين أحدهما يميل إلى التذكير والآخر يميل إلى التأنيث، و الضرورة الشعرية، و التطور اللغوي عبر الحقب الزمنية المتتابعة. وتباينها لا يعني عدم الدقة.
- أن العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء وقام مقامه لفظ مذكر.
- أن الاسم إن لم يميز فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم حقه أن يكون مذكراً؛ لأن التأنيث لغير هذه الحيوانات، إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة فالتذكير الأصل.
- علامات التأنيث لا تخلو من الاختلاف للناظر، ولعل ذلك عائد إلى التطور اللغوي للمؤنث عبر الحقب الزمنية المتتابعة، ثم استقر إلى أن تكون العلامات الصرفية المحددة فارقة بين التأنيث والتذكير.
- صعوبة التمييز بين المذكر والمؤنث المجازيين؛ إذ لا سبيل للوصول إليهما إلا من طريق السماع الوارد عن العرب، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً إلا من طريق اللغوي الذي يوضح أمر ذلك السماع ويبينه.
- لاحظ النحاة أهم الخصائص في التطابق الجزئي وهي الناحية النوعية ففرقوا بين المذكر والمؤنث، إلا أنهم لحظوا نصوصاً اصطدمت بهذه القواعد فاضطروا إلى تأويلها.
- الاستعمال هو الأساس في معرفة الفرق بين المذكر والمؤنث.
- يندر مجيء تاء التأنيث للفرق بين جنس المذكر والمؤنث الحقيقي. وذلك نحو: "غلام غلامة". والأكثر دخولها على الصفات لتمييز المؤنث من المذكر، نحو: قائم وقائمة.

- علامات التأنيث لا تميز المؤنث من المذكر في كل الأحوال. فما لم يكن فيه علامة التأنيث لفظاً -وإن كانت فيه تقديراً- قد جاء في كلام العرب كثيراً.
- نلحظ مما تقدم أن تذكير وتأنيث الألفاظ السماعية لا تراعى فيه الصيغة اللفظية، وإنما يراعى المعنى والقصد، عند العلماء الأوائل.
- لم يقف البحث على القاعدة التي ينسبها المحدثون للنحاة: (كل مؤنث مجازي يجوز تذكيره وتأنيثه) في المؤلفات النحوية.
- التيسير على مستخدمي اللغة بمعاملة كل لفظ بدون علامة تأنيث وليس لمؤنث حقيقي معاملة المذكر[١].
- التوصية بمعجم يحتوي المذكر والمؤنث غير الحقيقيين؛ وأقوال اللغويين وشواهدهم.
- "أنه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميز المؤنث من المذكر؛ إذ كانا غير منقاسين، وإنما يُعمل فيهما على الرواية، ويُرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية"[٢]، وقد بين العلماء ما سُمع فيه التذكير والتأنيث.
- أن العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء وقام مقامه لفظ مذكر.
- أن الاسم إن لم يميز فيه المذكر من المؤنث فإن الاسم حقه أن يكون مذكراً؛ لأن التأنيث لغير هذه الحيوانات، إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة فالتذكير الأصل.

(١) انظر: دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته. تأليف: أ. د. أحمد مختار عمر. عالم الكتب-القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م. ١٥٤.

(٢) المذكر والمؤنث. لابن التستري ٥٦.